الدولة السورية... معجزة أم ماذا؟

■ حميدي العبدالله

تعرّضت سورية في السنوات الثلاث الماضية لحملة سياسية وإعلامية قلّ نظيرها في تاريخ المنطقة، مدعومة بأعمال عسكرية غطت غالبية المساحة الجغرافية لسورية، وغالبية المناطق الآهلة بالسكان، ولا سيما المناطق التي تحتضن مؤسسات كثيرة للدولة.

وتوقع كثيرون، وافترض آخرون، أنّ هذه الحملة التي بلغت من الشراسة مستوىً لم تشهده أيّ دولة في العالم، سوف تؤثر في تركيبة الدولة السورية ومستوى تماسكها، وسيقود ذلك إلى تدمير أركانها، خاصة المؤسسات غير الأمنية وغير العسكرية التي عادت معايير اصطفاء عناصرها ومادة جهازها البشري مهنية لا معايير سياسية. رغم سيطرة المجموعات المسلحة في مراحل من الأزمة على أجزاء واسعة من ثلاث مدن تشكل كبرى المدن السورية، هي دمشق وحلب وحمص، فالمدن الثلاث هذه تحتضن الجزء الأكبر من مؤسسات الدولة المدنية، إلاّ أنّ جهاز الدولة السورية، وبخاصة الجهاز المدني، حافظ على تماسك لا نظير له في التاريخ، إذ أشارت معطيات إحصائية رسمية عرَضها رئيس الوزراء السوري في جلسة مجلس الشعب الأحد الفائت إلى أنّ عدد الذين صُرفوا من الخدمة في جهاز الدولة بلغ نحو سبعة آلاف موظف من أصل 2.5 مليون موظف هم قوام جهاز الدولة السورية المدني. وأكد أنّ هؤلاء صُرفوا من الخدمة لأنهم اقترفوا واحداً من ذنبين، الأول أنهم تركوا سورية ولجأوا إلى دول الجوار، وظلوا يقبضون رواتبهم عن طريق البطاقات الإلكترونية من دون أن يمارسوا عملهم، والثاني أنّ بعضهم حمل السلاح وقاتل إلى جانب المجموعات المسلحة. ولم يحدّد رئيس الحكومة عدد الذين أقاموا في دول الجوار من أصل سبعة آلاف، أو عدد الذين حملوا السلاح، لكن من الواضح أنّ من حمل السلاح لا يصل إلى سبعة آلاف، هم مجموع المفصولين، وبالتالي من لجأ إلى دول الجوار لا يعني تخلّيه عن الدولة، والوقوف ضدّها مثل الذي حمل السلاح، بل هرب بعائلته لأنّ منطقته غير آمنة، أو قلق على أسرته بسبب الوضع المضطرب، وهذا يؤكد أنّ نسبة الذين وقفوا ضدّ الدولة هم أقلّ من سبعة آلاف من مجموع الذين فصلوا.

هذه المعطيات تؤكد حقيقة أنّ الدولة السورية صمدت وتماسكت في مواجهة أعنف وأشرس حملة تستهدف أي دولة في العالم، ولم يسجل التاريخ صمود مؤسسات الدولة وتماسكها في أي منطقة من العالم تعرّضت لما تعرّضت له سورية في السنوات الثلاث الماضية، فما هي الأسباب الأساسية التي تفسّر هذا الصمود غير المسبوق في تاريخ الدول؟

السبب الأول، صحة خيارات وسياسات النظام القائم في سورية الذي شكل ويشكل مضمون الدولة السورية وقيادتها على امتداد أكثر من أربعة عقود، صحة الخيارات الوطنية، والخيارات الاقتصادية الاجتماعية.

السبب الثاني، ولاء موظفي الدولة الوطني، ولكن هذا الولاء ما كان ممكناً لولا صحة خيارات النظام على مستوى السياستين الداخلية والخارجية، فالولاء لا يكون ولا يتوافر لو تعاكست سياسات النظام وخياراته مع إرادة الشعب أو على الأقلّ غالبية هذا الشعب.

السبب الثالث، هامشية أو على الأقلّ محدودية الشرائح المجتمعية التي شاركت في الحراك المناهض للدولة السورية، فلو أن غالبية الشعب السوري هي التي ثارت ضدّ النظام لتأثرت مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسسات المدنية، في ضوء حجم الحملات الإعلامية والتضليل السياسي، والإغراءات التي قدمت، وبخاصة لكبار الموظفين في الدولة، فالدولة تتشكل عادة من موظفين ينتمون إلى جميع شرائح المجتمع السوري، وتحديداً أجهزتها المدنية، إذ لا تحتاج إلى قيود ومعايير صارمة لدى اختيار الموظفين والعاملين في السلك الحكومي. ولذلك لم يهتز ولاء الغالبية واقتصر الفرار، سواء لأسباب سياسية (انشقاق) أو أمنية (النزوح إلى دول الجوار)، باستثناء قلة قليلة جداً من الموظفين لا تذكر على الإطلاق.

زمن الهزائم ولّى وأتى زمن الانتصارات

■ شوكت الياس البشارة

إنّ الهيمنة الأميركية على العالم تجعل أمراً طبيعياً أن تترك الولايات المتحدة الأميركية بصمات مصالحها في جميع مناطق الصراع. إذ لا يمكن تجاهل الدور الأميركي في مختلف هذه الصراعات، من إيرلندا إلى تيمور الشرقية مروراً بالبلقان وتركيا والقوقاز والشرق الأوسط بكامله.

نستطيع أن نعرض بعضاً من الدور الأميركي من خلال:

1 ـ تأكيد القدرة على التحكم في منابع النفط وتقنين صادراته بما يوافق مستوى السوق، عن طريق الوجود الأميركي المباشر والعسكري.

2 ـ الحفاظ على الأزمات الساخنة في المنطقة وتحريك الراكد منها، وهو حفاظ بات يختصر استراتيجية الإدارة الأميركية في الشرق الأوسط، وأبرز هذه الأزمات :

أ) حرب العراق.

ب) تحريك مشكلة حقوق الإنسان والأقليات.

ج) تصنيف دول المنطقة.

د) العمل على إشعال حروب دائمة في المنطقة.

و) الدور «الإسرائيلي» والصراع الدائم مع العرب.

3 ـ إبقاء النفط خارج السلع المدرجة في إطار سلع منظمة التجارة العالمية.

4 ـ الحفاظ على ربط الدولار بالنفط (بترودولار) كهدف لا يمكن الاستغناء عنه ولو كلفها الأمر حرباً عالمية جديدة.

من هنا نأتي إلى انعكاسات هذا الدور على حلف المقاومة. فما لا شك فيه أن الرد الحاسم لمحور المقاومة على معظم ما تقدم كان من خلال الصمود السوري وتحطم سائر الخطط على أبواب دمشق، غير متناسين دور المحور المتحالف معها مُنطلقاً من حرصه على انتصار سورية الذي يعتبَره، عن قناعة، حماية له وانتصاراً إضافياً يفيد منه في اللعبة الدولية. مُحققاً من خلال الانتصار السوري مزيداً من النجاحات التي تخدمه وتدفع تطلعاته المستقبلية إلى الأمام.

بالعودة إلى النقاط الأربع السابقة نرى:

1 ـ سقطت من يد الأميركي منابع النفط الجديدة، وسقط معها مشروعه «خط الغاز»، كما سقط معه الوجود العسكري الوحيد في المنطقة، فاسحاً المجال لقوة أخرى أن تحل مكانه فكان الروس الأقدر والأقوى على شغل هذا المكان.

2 ـ لم يعد خافياً على أعمى بصر وبصيرة، الدور الأميركي الفاعل والمحرك لأغلب مشاكل هذه المنطقة، بمعنى أن اللعب أصبح على المكشوف ولم تعد الماكنة الإعلامية الجبارة التي يديرها الأميركي تجدي نفعاً. في معنى آخر، تكشفت الأمور وسقطت هذه الاستراتيجيا من حسابات الأميركي. ها هي العراق تتعافى، ولم تعد مشكلة الحقوق والأقليات بعبعاً يخيف، وبات التصنيف الأميركي لدولة أو منظمة غير مجدٍ، وإشعال الحروب في المنطقة أمسى واقعاً، وما هي إلاّ سنوات قليلة ويصبح وراء ظهرنا.

3 ـ التحالفات الجديدة للدول الصاعدة والمعادية للأميركي وغطرسته، خاصة الدول المنتجة للنفط ستكسر هذا القيد وستعمل على إدراج النفط ضمن السلع المدرجة في إطار سلع منظمة التجارة العالمية، ما يعني التسعير وفق السياسة الدولية وليس وفق السياسة الأميركية.

4 ـ بدأت بوادر التحرر من البترودولار تظهر عالمياً، وخير دليل الاتفاقيات المبرمة حديثاً بين الصين وروسيا والحبل على الجرار.

لم نغفل الدور «الإسرائيلي» وسنتناوله بشيء من التفصيل من خلال عنوان قدم له الباحث محمد أحمد النابلسي من خلال كتابه «النفس المغلولة» لنستعرض ما كتبه تحت عنوان «من فيتنام إلى الأراضي المحتلة» (تحديداً الشريط الحدودي). كتب الباحث النابلسي :

« قبل تعداد وجوه الشبه بين التجربتين لا بد من تسجيل فارق أساسي بين الوضعيتين. فقد تحولت فيتنام إلى عقدة أميركية، لأنها كانت صدمة أولى في التاريخ الأميركي. أما الشريط فهو مرض «إسرائيلي». لأن الذاكرة اليهودية مملوءة بذكريات الاضطهاد المرضي والهذاء العظامي الذي يجترّ المذابح اليهودية من دون الاعتراف بجنون العظمة والتفوّق اليهودي المؤدي لهذه المذابح.

أما أوجه الشبه بين فيتنام والشريط فمن أهمها :

أ – شعب يعيش رفاهية اقتصادية يواجه أصحاب أرض وعقائد مستعدين للموت بالشكل الذي تفرضه عليهم الظروف.

ب – دولة عاجزة عن دفع الثمن السياسي للحرب، خصوصاً لجهة تقديم الضحايا البشرية التي تقتضيها الحرب.

ج – رأي عام لا مبال بالمكاسب الاستراتيجية الباهظة الثمن، خصوصاً أنها أراض واقعة خارج بلده.

د – طابع حرب العصابات المفتوحة التي لا يمكن التنبؤ بعدد ضحاياها ولا بحجم خسائرها ولا بسيناريو منطقي لنهايتها.

هـ – التستر بالسكان المحليين وخوض الحرب من خلالهم، بحيث لا يمكن ضمان ولاء هؤلاء مع عداوتهم لأبناء جنسهم لفترة طويلة، أو على الأقلّ تنامي احتمالات اختراقهم مع الوقت.

نقاط التشابه هذه تبرر إطلاق تسمية «فيتنام الإسرائيلية» الأراضي المحتلة، وخاصة، وهذا لبّ الموضوع، «الشريط الحدودي».

أميركا اعترفت بخسارتها هناك وهي في أوج قوتها العسكرية ومجدها الاقتصادي. وبالتالي فإن الشريط لا ينتظر تهاوي القدرات العسكرية «الإسرائيلية» حتى يعود إلى جسد الوطن. وإذا كان الكيان «الإسرائيلي» الراهن عاجزاً، بسبب فقدان التوجه الاستراتيجي، عن تحقيق انسحاب استراتيجي من بعض النقاط فإنه سوف يجد نفسه مضطراً إلى الرجوع وبتسارع إلى ما قبل حدود النكسة بفعل عمل المقاومة وضغطها على واقع استعداد أفواج جديدة من المقاومين للمشاركة في عملية التحرير.

وهذا بطبيعة الحال أمر لن تقف عنده المقاومة بل ستستمر في التقدم معلنة الحرب الشاملة والتحرير الكامل».

مما كتبه الباحث النابلسي، وبضوء التطورات الجديدة التي حدثت وأبرزها الانتصار السوري وكسر الهيمنة الأميركية وانتصارات حزب الله المتتالية وتهاوي المشاريع الإسلاموية والوهابية، تصبح مقولة السيد حسن نصر الله «إن الكيان «الإسرائيلي» أضعف من خيط العنكبوت».

قانون جديد للمرحلة القادمة، بلى زمن الهزائم ولّى وأتى زمن الانتصارات.

الأسد وكيسنجر وأدوات التخلّف في بلادنا

■ محمد ح. الحاج

في معرض حديث أدلى به السيّئ الذكر الصهيوني هنري كيسنجر، لواحدة من أكبر وسائل الإعلام الأميركية، قال: «كنت أعتقد أنّ الرجل الذي هزمني على ساحة «الشرق الأوسط» (يقصد المرحوم حافظ الأسد) قضى على جميع المتخلفين في بلاده بعد حوادث الثمانينات، لكننا، ولحسن الحظ اكتشفنا أنّ هناك أكثر من ثلاثة ملايين ما زالوا موجودين على أرض الواقع، هؤلاء سنحرق بهم سورية من الداخل من دون أن نضطر إلى خسارة رجالنا وعتادنا، وستتكفل بتمويلهم وتسليحهم دول حليفة لنا في المنطقة...». ذلك لم يكن حديثاً أو تصريحاً، بل خطة عمل تقدم بها مركز البحوث الذي يترأسه هذا الصهيوني الماسوني اللعين ليتمّ تنفيذها.

ربما كتبت عن مشروع كيسنجر هذا في مقالات سابقة، لكن التذكير به يرد في معرض الضرورة والمقارنة بين البداية وما وصلت إليه الأمور على ساحة منطقتنا كلّها، وأقصد المنطقة التي تحيط بفلسطين المحتلة – سورية الطبيعية – المستهدفة بالمشروع الاستيطاني العنصري وأغراض حمايته وتوفير الظروف الملائمة لاستكماله.

هل حقاً في بلادنا ثلاثة ملايين متخلّف تستخدمهم الدوائر الصهيو – رجعية أدوات لتخريب الدولة السورية وإعادتها عقود إلى الوراء خدمة للمشروع الصهيوني في المنطقة المشرقية، وأي الأساليب يتبعون في قيادة هؤلاء؟

ما هو جوهر نظرية الأمن القومي الأميركي ومبرّرات التدخل في منطقة تبعد ألوف الأميال عن الحدود الأميركية، وهل يتعلق الأمر بمصالح الشعب الأميركي؟ ولماذا تتغيّر مواصفات الدول طبقاً للتصنيف الأميركي من صديقة أو حليفة إلى معادية تهدّد المصالح الأميركية المزعومة؟

نملك جرأة الاعتراف بأنّ ما قاله كيسنجر أصاب الحقيقة، فهو لا يطلق الكلام جزافاً بل يستند إلى معطيات واقعية تقوم على الاستطلاع والإحصاء الدقيق، وربما في الظروف الراهنة تكاثر هؤلاء وأصبحوا أربعة ملايين بدلاً من الثلاثة، ومن هؤلاء ربما تمّ تجنيد ستين إلى مئة ألف مقاتل، وشكل الباقون البيئة الحاضنة والداعمة لهؤلاء بما في ذلك عائلاتهم وأقاربهم، ويرد الاعتراف استناداً إلى أنّ نتائج أبحاث مركز الدراسات الذي يترأسه يعتمدها مجلسا الشيوخ والنواب الأميركيَّان، وعلى أساسها توضع الخطط العسكرية من قبل وزارة الدفاع – البنتاغون – إضافة إلى تقارير الاستخبارات المركزية الأميركية. من هنا كان التردّد الواضح من قبل الإدارة، من ثمّ الامتناع عن مهاجمة سورية على نحو مباشر، إذ كانت التوقعات جازمة بأنها لن تكون رحلة سهلة، وسيدفع المهاجمون ضريبة فادحة، إضافة إلى الأجواء الدولية المشحونة واحتمال تطوّر المواجهة إلى حرب عالمية تحمل معها ما لا يمكن توقعه من كوارث.

الأمر الآخر أنّ نتيجة دراسات المركز إياه وأبحاثه خرجت قبل نهاية العام الماضي ومفادها أنّ إجراء انتخابات في سورية لن يكون في مصلحة الغرب لأنّ البوادر تشير إلى حتمية ترشح الدكتور بشار الأسد، وأنه في حال ترشحه، ورغم خروج مناطق عديدة على سيطرة الدولة، فإنه سيحصد ما لا يقلّ عن 65% من أصوات السوريين، وهكذا عملت الإدارة على خطين متوازيين، الأول: إعلان معارضة صريحة لترشحه والضغط على الدول التابعة لاتخاذ الموقف نفسه، متجاوزين حق الشعب السوري ومعلنين عدم شرعية الرئيس أو انتهاء دوره، كأنه كان مكلفاً القيام بدور بناء على طلبهم أو دعمهم، أو أنه كان يستمدّ الشرعية من وصاية يمثلونها وليس من الشعب السوري. الثاني: إرسال مبعوثين يقترحون تأجيل الانتخابات، على أن يبقى الرئيس على رأس السلطة ما يشاء ريثما يتمّ الوصول إلى حلّ أو تسوية سياسية، والحقيقة أنّ الدول المعتدية راهنت على تغيير الواقع عبر تقوية ذراع المعارضات العسكرية بأسلحة حديثة ونوعية، ورفدها بمزيد من المرتزقة من مختلف الجنسيات، وهذا أمر لم يحقق أيّ تقدم، بل على العكس، فحدة الصراع ازدادت وتيرتها بين الأجنحة المتصارعة على النفوذ ومكاسب نهب ثروة الشعب السوري ومؤسساته، وعلى الطرف الآخر ساهم الموقف الشعبي الداعم للجيش في تحقيق انتصارات كاسحة أدت إلى طرد المرتزقة والأدوات الداخلية من مناطق عديدة وحصر معظمهم ضمن جزر مقطوعة التواصل مع خطوط الإمداد الرئيسة، عدا بعض المسارب الثانوية التي لا يمكن أن تستمرّ، ما اضطرّ الكثير من الأدوات الداخلية إلى الاستسلام والعودة إلى الصواب، في حين خرج البعض الآخر عبر تسويات قبلت بها الدولة حماية للمدنيين إلى مناطق أخرى لكنها بدورها معزولة ومطوّقة وأقلّ كثافة. هذه العملية أدت إلى ظاهرة الشكّ والخوف من وجود هؤلاء في المناطق التي ما زالت تشكل حاضنة، لكنها حاضنة خاضعة لعوامل الخوف والإرهاب رغم انتفاضة البعض منها كما يحصل في دوما والرقة والحسكة ودير الزور وغيرها، مطالبة المسلحين بالخروج، خاصة الغرباء من الجنسيات كافة، ما دفع بهؤلاء إلى ممارسات أبعد ما تكون عن الحضارة والإنسانية لكتم تلك الأصوات ووقف الانتفاضات الشعبية. هذا بدوره شكل دافعاً لإعادة تقويم الموقف من قبل الدول المشاركة في العدوان، التي تعرّضت بدورها لتهديد الإرهابيين وأخذت هذا التهديد على محمل الجدّ، ومنها السعودية وتركيا وكثير من الدول الأوروبية، فاتخذت إجراءات لم تعد خافية على أحد بعد الإعلان عنها.

لنعترف أيضاً بأنّ البعض في بداية الحراك الذي أسموه «شعبياً» أخذته عوامل عديدة، أولها وقف التفكير وتحييد العقل، والانسياق خلف الغريزة أو التحريض بأنواعه كافة، وكانت الهجمة الإعلامية الدولية سبباً في شيطنة القيادة السورية، كما أنّ قيادة الحراك التي تولاها «الإخوان المسلمون» منذ اللحظة الأولى لعبت على وتر بقي خافياً لفترة ما دفع بجماعات كثيرة إلى الانقياد لهم والانخراط في مشروع لا تمت غايته إلى المصلحة الوطنية ولا الحقوق بأي صلة، بل كان الوصول إلى السلطة، ولو بالتحالف مع الشيطان. وندرك بواقعية أن فئة ما، أياً تكن نسبتها من هذا الشعب تفكر إما عن طريق الجيب أو المعدة، وكان تدفق الأموال دافعاً رئيساً للتورّط مع أحلام وردية بلا حدود بأنّ النظام لن يصمد وقد ينتقل هؤلاء من واقع الفقر أو الكفاف إلى الثراء والسلطة. قبل حين بدأ الخروج من متاهة هذا التفكير، ورغم تغييب العقل إلا أنّ الواقع يفرض نفسه بعد تجربة مريرة تجاوزت السنوات الثلاث. البعض سقط صريعاً، والبعض أصبح وعائلته مشرّداً وسلعة تتاجر بها الدول، وآخرون لم يجدوا ملجأ سوى الدولة، فهي الأم والأب والعائلة.

أن يعترف العملاء بأنّ ما حصدوه ثمناً لدماء السوريين يكفي، وأن يستمرّوا حيث هم وأبناؤهم وعائلاتهم، وأن يقتنعوا بأن لا مكان لهم بين هذا الشعب ويعترفوا بأنهم كانوا الأداة التي حرك بها كيسنجر سائر الأدوات الأخرى فيتوقفوا حفاظاً على ما بقيَ من الدولة السورية ومؤسساتها وثروتها، وسيذكر التاريخ بأسطر غاية في السواد أنّ هؤلاء كانوا أكثر حقداً على بلدهم من عدو صهيوني، بل كانوا الأشدّ تخريباً لاستخدامهم أدوات من الداخل كما قال الصهيوني الخبيث، فأعادوا البلد عقوداً إلى الوراء، وهم من تسبّبوا بتجريد الدولة من سلاح التوازن، وإمعاناً في التضليل اتهموها بالتنازل عنه وتسليمه ليتمّ إتلافه تحت الرقابة الدولية... الشعب السوري يعلم حقيقة استخدامهم هذا النوع من السلاح لتحقيق خطة العدو التي كانت تنتظر في الأدراج... وبعد، هل ينتظرون السماح من شعبنا على جريمة لن يغتفرها لهم؟ أبداً.

مصلحة الأمن القومي الأميركي مشبوهة بالمطلق، فهي مصلحة صهيو – ماسونية حاكمة من خلف الستار لأغلب دول الغرب، والسياسة الخارجية الأميركية لا تأخذ في الاعتبار مصالح الشعب الأميركي، وأما تصنيف الدول أميركياً: كلّ من يقف ضدّ الصهيونية عدو، مارق، داعم للإرهاب، والعكس صحيح. كفانا فخراً بموقفنا، ومبروك للعملاء عارهم الأبدي.

البرادعي «الأيقونة» يقدّم نفسه وسيطاً أمميّاً في سورية بديلاً من الإبراهيمي

■ ماجدي البسيوني

ما إن خرج بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة على الملأ ليعلن استقالة الأخضر الإبراهيمي من منصبه كممثل شخصي ووسيط دولي في سورية، حتى سارع محمد البرادعي عبر شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» في أحدث «تويتاته» إلى القول «إنّ انسحاب الأخضر الابراهيمي من هذه المسؤولية الضخمة عار عليه، ولا يوجد عار أكبر من الانسحاب من المسؤوليات».

ترى ما الذي يعنيه البرادعي من وراء هذه الرسالة؟

هل يعني مجرّد التعليق فقط ولا يقصد من ورائه أيّ رسالة لجهة ما؟

إن كانت كلماته لا تعني سوى مضمونها الذي يؤمن به محمد البرادعي من أنّ الانسحاب من المسؤولية يمثل عاراً كبيراً على صاحبه، فما معنى انسحابه من منصب نائب رئيس الجمهورية الموقت وهو الذي كان مسؤولاً عن الشأن الخارجي المصري إبان ثورة 30 يونيو إثر تولي عدلي منصور رئاسة الجمهورية باعتباره رئيس المحكمة الدستورية بحكم الدستور وبحكم خريطة الطريق التي ارتضاها ما يزيد على 40 مليون مصري؟

محمد البرادعي الذي وصفه الأستاذ حمدين صباحي المرشح لرئاسة الجمهورية مراراً بأنه أيقونة الثورة المصرية ومفجّرها ـ على حد قوله ـ وصف الهرب من المسؤولية بأنه عار لا يوجد أكبر منه، فما كان من «الأيقونة»، على حد قول المرشح لرئاسة الجمهورية، إلّا أن وصف بعد هربه من مصر كلّ من تعاون معهم، وبينهم الأستاذ حمدين نفسه، بألفاظ يعف اللسان عن ذكرها لكنّها لا تبعد عن أغبى الحيوانات، كما بثّ في العديد من القنوات الفضائية صوتا وصورة.

ما الذي أراده محمد البرادعي وقصده إذن من وصف الأخضر الإبراهيمي الذي آثر الاستقالة من موقعه كوسيط دولي معيّن من قبل الأمم المتحدة للأزمة في سورية؟

مع ملاحظة أنّ البرادعي في ما ذكره على «تويتر» لم يقترب ولم يذكر اعتذار الابراهيمي للشعب السوري لأنه لم ينجح في مهمته التي كانت واشنطن تريد له النجاح حسبما تريد وبالطريقة التي تريدها والنهاية التي تريدها أيضاً.

فماذا كان يريد أن يرسله محمد البرادعي ممّا كتبه واصفاً الابراهيمي بارتكاب العار الأكبر بانسحابه من هذه المهمة التي يعيبها البرادعي ويعي المطلوب من القائم بها؟!

لم يكن الأخضر الوسيط الدولي الأول الذي قدم استقالته من المسؤولية نفسها، فقبله اعتذر المبعوث الأممي كوفي أنان، فبحسب ما صرّح آنذاك رفض ما كان يملى عليه من قبل الحلف الأميركي، لماذا لم يخرج محمد البرادعي يومذاك ليصف كوفي أنان بأنه ارتكب عاراً كبيراً؟ هل لأنه كان منشغلاً بترتيب ما طلب منه في مصر والآن صار خالي «شغل».

المؤكد أنّ محمد البرادعي، الذي ظلّ يصف ما يحدث في سورية بأنه «ثورة»، ولم يلتفت إلى حجم التخريب والتقتيل الذي حلّ بسورية، يدرك تماماً ما كانت تريده أميركا لسورية وما فشل فيه المبعوثان الأمميّان الأخضر الإبراهيمي وكوفي عنان رغم سرعة هرب الأخير كي لا ينهي تاريخه بما يريده الأميركيون. كما يدرك البرادعي نفسه كيف نجح في تحقيق ما طلب منه تحديداً في العراق ويدرك أنه قام بالدور خير قيام ونال من «تفانيه» وجهده أكبر جائزة عالمية «نوبل للسلام» في تشرين الأول 2005.

لم تكن الكلمات التي كتبها محمد البرادعي مجرد كلمات والسلام، بقدر ما هي رسالة إلى من في يده أمر الأمم المتحدة وتعني «أننا ها هنا جاهزون للمهمة» ظناً منه أنّ البيت الأبيض لا يزال له التأثير نفسه الذي كان وقت تنفيذ المخطط على العراق وحصارها على يد البرادعي نفسه الذي ظلّ على مدى ست سنوات يؤدي الدور المرسوم له في العراق.

تثبت الوثائق أن محمد البرادعي كان موظفاً أميركيّاً مثالياً، وحقق للولايات المتحدة جميع مطالبها لاحتواء العرب والمسلمين. استخدم سلطته كرئيس للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إبقاء العراق تحت الحصار لأكثر من 13 عاماً، وهو من رفض الإعلان رسمياً عن خلوّ العراق من أسلحة الدمار الشامل، وظلّ حتى آخر يوم قبل العدوان الهمجي الذي شنته أميركا وحلفاؤها على الشعب العراقي يؤكد أنّ الحكومة العراقية لم تجب عن الأسئلة التي يطرحها. في تقاريره كلّها كان يعترف بعدم وجود أدلة، لكن في كل التقارير أيضاً كان يثير الاتهامات للحكومة العراقية بعدم التجاوب وعدم الرد على القضايا العالقة، وكان ينهيها بأنه سيواصل التفتيش.

محمد البرادعي نفسه أعد تقريراً عنوانه « Safeguards and Verification »اتهم فيه كل من إيران والعراق وسورية وكوريا الشمالية، وكذلك حشر فيه اسم مصر، فلعب البرادعي دوراً رئيسياً في التحريض ضدّ مصر لمنعها من دخول المجال النووي السلمي، ولم يكن يوماً مؤيداً للمشروع النووي المصري، رغم أنّ دولاً كثيرة بدأت تستخدم حقها المشروع لبناء محطات نووية للأغراض السلمية والأغراض الدفاعية، وله تصريحات عديدة مارس فيها الضغط على القيادة السياسية المصرية وتحريض الدول الغربية عليها. من تلك المزاعم أنّ مصر غير قادرة على بناء مفاعلات نووية لأنها تفتقر إلى الكوادر الفنية، وتارة أخرى يقول: إنها غير قادرة على تأمين المفاعلات لعجزها عن منع حوادث تصادم القطارات.

دور البرادعي في العراق سيظلّ الأكبر والأخطر، فهو الذي قدم إلى أميركا الغطاء السياسي والمبرّر مرتين. كلّ مرة مات بسبب تقاريره أكثر من مليون مواطن، وبسبب تقاريره فرض الحصار على العراق ثلاثة عشر عاماً، ومات بسبب هذا الحصار وفقاً للتقارير الدولية ما يزيد على مليون طفل عراقي. وفي المرة الثانية عندما رفض الإعلان عن نهاية المشروع النووي العراقي وأصرّ على مواصلة التفتيش ودعا دول العالم إلى الضغط على العراق، يتجاوب معه حدث الغزو الذي قضى فيه أكثر من مليون شخص.

القاسم المشترك في التقارير كلّها التي أرسلها البرادعي إلى مجلس الأمن منذ توليه رئاسة الوكالة لثلاث دورات متتالية مفادها: «لم نعثر على شيء حتى الآن لكننا سنواصل التفتيش». كان العراقيون ينتظرون تقريراً لم يصدر عن تدمير المشروع النووي تماماً منذ 1991 ووصول المشروع إلى نقطة الصفر، لكن أميركا أرادت أن يكون الحصار إلى الأبد. لم يرقّ قلب البرادعي لضحايا الحصار الظالم وظلّ يماطل ويماطل حتى عام 1998، عندما أصرّ مفتشو الوكالة – بشكل إنساني بعد تدهور الأوضاع في العراق بسبب الحصار الظالم – على تقديم التقرير النهائي لمجلس الأمن بتبرئة العراق لرفع الحصار، فقدمه بعدما أضاف إليه فقرات قال فيها: لا تزال هناك قضايا عالقة وأسئلة تحتاج إلى إجابة. وفي محاولة من أميركا لاحتواء مفتشي الوكالة كي لا يجاهروا بمواقفهم أسوة بهانز بليكس الذي تمرّد وفضح التدخل الأميركي في شؤون الوكالة وسعيها ليكون الحصار على العراق أبدياً، جمّدت أميركا التقرير في مجلس الأمن ومنع المناقشة فيه حتى بدأت تعدّ لضرب العراق عام 2003.

> **مواقف البرادعي وتقاريره في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسبّبت بمقتل أكثر من مليون عراقي... فنال جائزة «نوبل للسلام»!؟**

التزم البرادعي طوال خمس سنوات الصمت، ونفذ ما أرادته أميركا من إغلاق المناقشة واستمرار الحصار، إلى بداية عام 2003 إذ بدأ يوفر الغطاء بحماسة تامة لتحركات بوش العدوانية، وبدأ مشوار التفتيش من الصفر، وراح يصدر التقارير بالصيغة المراوغة المخادعة نفسها، معلناً أنه لم يعثر على ما يؤكد الاتهامات لكنه سيواصل التفتيش ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على صدام حسين لكي يتعاون.

كانت الحرب على الأبواب، وبوش وجنوده يقرعون طبول الحرب، وكان واضحاً أنّ أميركا تحشد العالم لغزو العراق، لكن البرادعي دبّ فيه النشاط وقام بدوره على أكمل وجه، للتخديم على العدوان بإثارة الشكوك حول استئناف العراق لبرنامجه النووي، وأنه يواصل التفتيش لطمأنة المجتمع الدولي.

هكذا قال البرادعي، والجيوش الغربية تستعدّ لأكبر مذبحة عرفتها البشرية في العراق.

عندما كتب محمد البرادعي كلماته الأخيرة رداً على استقالة الأخضر الإبراهيمي من مؤكد أنه تذكر ما جاء في تقرير له بعد ضرب مبنى في دير الزور، مؤكداً فيه الاتهامات «الإسرائيلية» لسورية بأن المبنى الذي دمرته «إسرائيل» في دير الزور في أيلول 2007 كان مصمّماً ليكون منشأة نووية وذكر العديد من المعلومات التي تؤكد الاتهامات «الإسرائيلية».

لا ضير في ذلك لو عرفنا أن علاقة البرادعي بالأميركيين بدأت منذ سافر للحصول على درجة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية، وارتباطه بعلاقة شخصية باليهودي هنري كيسنجر الذي كان عهدذاك مستشاراً للأمن القومي الأميركي في عهد الرئيس نيكسون، ثم وزيراً للخارجية. وحصل البرادعي على شهادة الدكتوراه عام 1974. ومنذئذ بدأت علاقته المشبوهة بدوائر اتخاذ القرار في أميركا التي دعمته بعد ذلك للوصول إلى منصبه في وكالة الطاقة الذرية.

ممدوح حمزة، زميل الدكتور محمد البرادعي في «جبهة إنقاذ مصر»، قال حرفياً: «البرادعي عميل للأميركيين؛ لأنه يريد أن تخضع مصر لأميركا، مثلما كان يحدث في نظام مبارك».

أثناء مناقشة مع بعض المواطنين في ميدان التحرير صُوّر حمزة من دون علمه أثناء معمعة الحوادث في مصر وقبل 30 حزيران 2013 قائلاً: «على الشعب المصري ألا ينتظر من البرادعي خيراً؛ لأنه كان يتقاضى راتبه لمدة أكثر من 25 عاماً من الوكالة الدولية. ومن المعروف أن المسؤول عن تعيين موظفيها هم الأميركيون».

البرادعي نفسه، في مؤتمر صحافي عُقد قبل ضرب العراق، قال إن الوكالة تعتمد في معلوماتها ومطالبتها بإعادة تفتيش ذلك الموقع أو ذاك على التقارير التي ترد إليها من الاستخبارات المركزية الأميركية «CIA».

لذا افشى الدكتور يسري أبو شادي كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاركته في كتابة التقرير النهائي عن العراق الذي جاء فيه: «قلنا في التقرير النهائي إن العراق خالية من الأسلحة النووية، وليست لديها القدرة ولا تستطيع حتى تصنيع السلاح النووي، وأوصينا بأن تخرج العراق من تحت البند السابع الخاص بالعقوبات»، وقال إنه قبل وصول التقرير إلى مجلس الأمن، تغيّرت اللغة والصياغة، وحتى اليوم لم يناقشه أحد في ذلك التغيير، وأكد أن «البرادعي هو السبب في تغيير التقرير قبل تسليمة إلى مجلس الأمن».

يقول الدكتور أبو شادي: «كان من واجب الدكتور البرادعي أن يقول إن العراق لا يملك يورانيوم وغير قادر على تصنيع الأسلحة النووية، كما جاء في التقرير الذي وضعناه لها، لكنه اكتفى بكلام عائم؛ إذ قال: لا أستطيع تأكيد أصحيح 100% هذا الكلام أو خطأ 100%! أعطوني وقتاً! لم نجد شيئاً (حتى الآن)! لكننا سنواصل التفتيش»!

قبل انتهاء مدة رئاسته لوكالة الطاقة الذرية، ورغم أنها لم تكن الزيارة الأولى له للكيان الصهيوني بعدما التقى وصافح مبتسماً رئيس الوزراء الصهيوني السفاح أرييل شارون الذي اقتحم المسجد الأقصى أكثر من مرة وقتل المئات من الفلسطينيين؛ خرج البرادعي في مؤتمر صحافي ليقول إنها كانت زيارة جيدة، وإنه يتفهّم ويقدر موقف «إسرائيل» ورغبتها في عدم التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

لم تكن كلمات البرادعي التي عقب بها على استقالة الأخضر الإبراهيمي والتي وصفها بـ«العار الاكبر» مجرّد تغريدة والسلام، بل كانت فعلاً رسالة تحمل في مضمونها وفي تكوين البرادعي نفسه وما عُرف عنه مفادها أنه حان الوقت أن إدراج اسمه على قوائم من تستعين بهم واشنطن عبر أمين عام الأمم المتحدة في القضايا الدولية، ومثلما سبق له أن تحدّى رغبة مصر في اختياره موقع رئاسة وكالة الطاقة الذرية، هو مهيأ لفعل أيّ شيء والقيام بأي دور تطلبه واشنطن منه، واذا كان وصفه الذين صدقوا في مصر بأنه «الايقونة»، فالمؤكد أنه سيجد بمساعدة الأميركيين من يصدّق واشنطن داخل المنضوين تحت رايتها ولا يقلون في وصفهم عن الوصف الذي اختاره البرادعي للذين تعاملوا معه: «حمير» على حدّ قوله هو.

Magdybasyony52@hotmail.com